اي الوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه

خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي
عن جهة التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية
في الخمسة الاولى احتيج فيه الى الحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل يبنى ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل
بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في
الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعدا غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة
غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه في لحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهر ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم
المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل
يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر لكن تجرد الواو من الاسمية الى الحرفية او
تجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان
ضمير المتكلم او المخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير
الغايب وجعل الوصف الموضح الوصف الكاشف والذم فجعلها طردا للباب ولا يوصف
به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض الشارح
الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او
مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة بعد اعرف

قوله ولحاق علامتي الحاق بفتح اللام عصام

الا ان سو

المانع صح

منها لان المقصود الاصلي فيجب ان يكون المحمول من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن
اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات ومن ثم اي
ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول
فانه ايضا مماثل لذي اللام لما بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي
كان عندك او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه على خلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها
اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فتوجيهه على البدل عند صاحب هذا
المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع
ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع
في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد دفعه لا يقصد غير لا بهام
ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعانة من المستعير والسوال من
المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه ولا حمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي
اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي كريم الذي وصف ثم اي ومن اجل التزام وصف باب هذا
بذي اللام لوقوع الابهام بيانا للجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم
لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار
اليه انسان بل يحمل العطف بيع المعطوف باطرف تابع مقصود دال قصد نسبة الى متبوعه والنسبة

لما عرفت صح

ان و

مبحث العطف

تابع

Copyright © King Saud University